التوجيهات النحوية لعلل الوقف والابتداء في الأدوات بين أبي جعفر النحاس، وأبي عبد الله السجاوندي.

إعداد

خليفة شعبان عبد الحميد عبد السميع

باحث دكتوراه – قسم اللغة العربية

كلية الآداب- جامعة القاهرة

khalifashaban69@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عقد موازنة بين علمين جليلين من أعلام النحو واللغة والقراءات القرآنية، هما أبو جعفر النحاس، و أبو عبد الله السجاوندي؛ وذلك من خلال عرض آراء كلٍّ منهما لمواضع الوصل والوقف في جميع سور القرآن الكريم، ومناقشة تلك الآراء، وتحليلها، وترجيح أحد الرأيين من خلال استقراء آراء النحاة؛ لبيان مدى موافقتهما لما ذهب إليه النحاة، وللكشف عن الجهود النحوية لأصحاب الوقف والابتداء، مع بيان أثر هذه التوجيهات النحوية على الوقف والابتداء، ولمعرفة متى يكون الوقف على كلمة مفسدًا للمعنى، ومتى يكون الوصل مفسدًا، مع بيان مذهبية السجاوندي الكوفية التي أثرت في توجيهاته النحوية، وبيان تأثر التوجيه النحوي بالقراءات، وأسباب النزول، ورؤوس الآيات، وبيان تأثير هذين العالمين فيمن جاء بعدهما من علماء الوقف والابتداء.

الكلمات المفتاحية: التوجيه النحوي، الوقف، الابتداء، السجاوندي

Abstract:

This study aims to draw a comparison between two prominent scholars in grammar, linguistics, and Quranic recitations: Abu Ja'far al-Nahhas and Abu Abdullah al-Sajawandi. The research presents, analyzes, and critiques their opinions on points of conjunction and pause throughout the Quran. It seeks to prefer one view over the other by examining the positions of grammarians, thus highlighting their alignment with grammatical principles. Additionally, the study explores the grammatical contributions of scholars specializing in pause and resumption, assessing the impact of grammatical interpretations on these practices.

It identifies instances where pausing on a word disrupts the meaning or where connecting words causes confusion. The study also highlights al-Sajawandi's Kufic methodology and its influence on his grammatical interpretations, examining the effects of Quranic recitations, reasons for revelation, and verse endings on their grammatical reasoning. Furthermore, it explores the influence of these two scholars on later scholars in the field of pause and resumption.

المقدمة

لا ريب أن علم الوقف والابتداء من العلوم التي تسفر بها وجوه المعاني القرآنية؛ إذ المقصود منه بيان مواضع الوقف بحيث يراعي القارئ المعاني, فيقف ويبتدئ على حسب ما يقتضيه المعنى, ولا يكون ذلك إلا بتدبر المعني ,والنظر في الوقوف معين على هذا التدبر.

ومن باب قولهم "من لم يعرف الوقف لم يعلم القرآن"(1), فقد اخترت علمين جليلين من أعلام الأمة, أولهما أبو جعفر النحاس الذي أخذ بحظ و افر من كتب الأقدمين في استخلاص الفوائد, مع توجيهه الدقيق وتعليله الواضح لعلل الوقف والابتداء, مع عمق نظرته ورصانة أسلوبه, وكذلك أبو عبد الله السجاوندي المفسر والنحوي واللغوي, الذي قال عنه ابن الجزري (ت/833هـ):"إمام كبير محقق مقرئ نحوي مفسر"(2).

ولقد حاول أعداء الإسلام أن يستبدلوا كلام الله حرفا بحرف وكلمة بكلمة، ففشلوا في ذلك، وأرادوا أن يدخلوا من جانب آخر للتحريف في كتاب الله تعالى، وهو علم الوقف والابتداء حتى يغيروا المعنى بسبب الوقف، إلا أن الله سبحانه وتعالى قيض لهذا العلم من يقوم على أمره كأبي جعفر النحاس، و أبي عبد الله السجاوندي، فلن يستطيع أحد من أعداء الإسلام أن يمسه طرفة عين، وقد صدق الله تعالى حيث قال: " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَوَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ " (الحجر9).

(1) فريال زكريا العبد :الميزان في أحكام تجويد القرآن, دار الإيمان, القاهرة,194/1.

(2) ابن الجزري :غاية النهاية في طبقات القراء, عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر ,مكتبة ابن تيمية ,157/2.

(1)
التعريف بالإمام أبي جعفر النحاس

هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس(1) المرادي(2) ،المفسر، المصري، النحوي، يكنى بأبي جعفر النحاس(3) ، ويقال له:النحاس أو ابن النحاس(4)، ويعرف أيضا بالصفّار، ولكن لقب (النحاس) هو الأشهر الذي عرف به، وهو الذي طار في الآفاق حتى صار علما له، وهو من علماء القرن الرابع الهجري، ومن أرسخ رواد علم النحو قدما في البلاد المصرية.

---

(1) اتفقت على هذه النسبة جميع التراجم.

(2) نسبة إلى مراد، حي من اليمن، وفرع من قبائل كهلان بن سبأ، أو تكون نسبة إلى قبيلة مذحج سميت باسم

أبيهم مراد بن مالك، وهذه النسبة تفيد أنه يمني الأصل ، مصري المولد.

الإنباء على قبائل الرواة (ص ١٢٨) لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ).

ت/ إبراهيم الأبياري ، ط ١/ ١٤٠٥هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

(3) النحاس –بفتح النون والحاء المهملة المشددتين– نسبة إلى من يعمل النحاس، وأهل مصر يطلقونها على من يعمل الأواني الصفرية ويبيعها، ويقال له أيضا الصفّار نسبة إلى (الصفر)، قال في المصباح: (الصفر مثل قفل: النحاس وكسر الصاد لغة فيقال: صفر وصفر، وهو النحاس ويقال: بيت صفر أي خال من المتاع، وهو صفر اليدين أي ليس فيهما شيء. انظر: معاني القرآن، المؤلف: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ، (ص10/1).

وانظر: وفيات الأعيان (١/٩٩)، واللباب (٣/٣٠٠).

(4) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة ١٣٩٢ هـ ، طبع دار المعارف، مصر، ص 220.

ولد في مصر 260هـ على أغلب الآراء، ونشأ فيها ثم ارتحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد، والأخفش علي بن سليمان، ونفطويه، والزجاج وغيرهم. ثم عاد إلى مصر وتصدر للتدريس، وكانت مصر خلال النصف الثاني من القرن الثالث والنصف الأول من الرابع للهجرة حلقة الوصل بين المغرب والمشرق، وقد قصده طلاب المعرفة، كما قصدوا غيره، من المغرب وأخذوا عنهم صنوف علوم اللغة والقرآن، وعادوا بها إلى بلادهم. وبذلك انتقلت مصنفات هؤلاء العلماء المصريين إلى هناك(1).

برع النحاس في فنون شتى، فقد برع –رحمه الله- في علم اللغة والنحو والأدب، فكان من مشاهير علماء النحو الذين يرجع إليهم، ويستفاد منهم ، ولا أدل على ذلك من تأليفه في الاختلاف بين المدرستين :مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة في كتابه المسمى "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين".(2)

و أيضا برع في العلوم الشرعية المتعددة مثل علوم القرآن ، والتفسير، والحديث ، والفقه وغيرها، يقول الزبيدي(3) : " وكان واسع العلم ، غزير الرواية ، كثير التأليف . ولم يكن له مشاهدة ، فإذا خلا كلمه جود وأحسن وله كتب في القرآن مفيدة، وكان لا يتكبر أن يسأل الفقهاء وأهل النظر، ويناقشهم عما أشكل عليه من تأليفاته"(4).

---

(1) النحاس: إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ، ص 3/1.

(2) الدكتور/ أحمد محمد هليل: أبو جعفر النحاس وأثره في التفسير، ص20.

(3) الزبيدي هو : أبو بكر الأشبيلي القرطبي، محمد بن حسن عبد الله بن مذحج الزبيدي، كان فقيهاً أديباً شاعراً، وكان مع ذلك من أهل الحديث والفقه ، توفي سنة ٣٧٩ هـ .

انظر: معجم الأدباء للحموي، ص ٣٢٩/5.

(4) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر –بيروت، الطبعة: الجزء: ١ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٢ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٣ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٤ – الطبعة: ١، ١٩٧١، الجزء: ٥ – الطبعة: ١، ١٩٩٤، الجزء: ٦ – الطبعة: ٠، ١٩٠٠، الجزء: ٧ – الطبعة: ١، ١٩٩٤، ص 99/1.

أبو جعفر النحاس كان كثير التأليف ، حتى ذكر مضهم أن مصنفاته تربو على خمسين مصنفا(1)، في علوم متعددة، منها:

1-إعراب القرآن: عني فيه النحاس بآيات القرآن الكريم، وبيان المعاني التي تحتاج إلى توضيح وبيان، فجمع فيه التفسير والإعراب، وقد طبع بتحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، وهو مطبوع في خمسة مجلدات طباعة علمية نال بها المحقق درجة الدكتوراه، وطبع أيضا بتحقيق الدكتور: محمد أحمد قاسم عام ٢٠٠٧م ، وهو في خمسة مجلدات أيضا.

2-معاني القرآن الكريم: شرح فيه معاني الآيات القرآنية، وحققه الشيخ: محمد بن علي الصابوني في ستة مجلدات، تحت إشراف معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

3-الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: حيث ذكر النحاس فيه الآيات الناسخة والمنسوخة في القرآن الكريم من أوله إلى آخره، على حسب ترتيب المصحف، وقد طبع عدة مرات، فطبع عام ١٣٢٣هـ في القاهرة بعناية : محمد أمين الخانجي، ثم طبع عام ١٤٠٧هـ في القاهرة أيضا بتحقيق الدكتور: شعبان محمد إسماعيل، ثم قام بتحقيقه الأستاذ / محمد عبد السلام محمد، عام ١٤٠٨هـ في الكويت، ثم طبع عام ١٤١٢هـ في مجلدتين، بتحقيق الدكتور: سليمان بن إبراهيم اللاحم، نال به درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأخيرا طبع بعناية: نجيب الماجدي، عام ١٤٢٤هـ.

4-القطع والائتناف: حيث بين فيه مواضع الوقف والابتداء، طبع في عام ١٣٩٨هـ بتحقيق الدكتور: أحمد خطاب العمر في بغداد، ثم طبع في الرياض سنة ١٤١٣ هـ تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن المطرودي، وفي عام ١٤٢٣هـ طبع بتحقيق: أحمد فريد المزايدي في القاهرة.

5-تفسير أبيات سيبويه: شرح فيه النحاس شواهد كتاب (الكتاب) لسيبويه، وهو بتحقيق الدكتور: أحمد خطاب العمر في حلب سنة 1974م ، وطبع بتحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد.

(1) الحموي: معجم الأدباء، ص620/1.

6-كتاب اللامات: خصه النحاس بالحديث عن اللامات الموجودة في القرآن الكريم، وبيان استخداماتها، ومعانيها، حققه: طه محسن، ونشره في مجلة المورد العراقية سنة ١٩٧١م.

توفي –رحمه الله- سنة ٣٣٨هـ/950م ، وقيل : سنة ٣٣٧ هـ(1) .

ثانيا التعريف بالإمام أبي عبد الله السجاوندي:

قليل من الكتب ما ترجمت للسجاوندي، وما ذكر فيها عنه وعن حياته قليل أيضا، ولعله ممن قيل فيهم:

قليل منك يكفيني ولكن قليلُك لا يُقال له قليل(2)

قال القفطي(3) عنه –وهو أقدم من تكلم في ترجمته -"محمد بن طيفور، السجاوندي(4)

العزنوي(5)، المفسر، النحوي، اللغوي، قريب العهد منا، كان في وسط المائة السادسة للهجرة النبوية، صنف كتابا في تفسير القرآن سماه : "عين التفسير" ذكر فيه

---

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ص 100/1.

(2) البيت منسوب لأبي نصر أحمد بن علي الميكالي، في الدر الفريد وبيت القصيد، المؤلف: محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ – ٧١٠ هـ)، المحقق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م، ص(8-356)، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب 1/ 107، 2/ 675.

(3) هو أبو الحسن القفطي (المتوفى 646هـ).

(4) قال الزركلي: "ولم أجد (سجاوند) في كتب البلدان ولا كتب اللغة" في كتابه"الأعلام"، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى ١٣٩٦ هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، أيار / مايو ٢٠٠٢ م،(ص27/7).

(5) الغزنوي نسبة إلى (غزنة) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح النون، قال ياقوت في معجم البلدان: 4/ 201: "وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان، وهي الحد بين خراسان والهند ..."، وقال الحميري عنها في كتابه "الروض المعطار في خبر الأقطار"، (ص428)، "مدينة من مدن خوارزم، منها أبو الفضل محمد بن أبي يزيد طيفور السجاوندي الغزنوي مصنف كتاب (عين المعاني في تفسير القرآن العظيم)" المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (المتوفى: ٩٠٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة – بيروت – طبع على

النحو، وعلل القراءات والأبيات ومعانيها، واللغة، إلى غير ذلك من معاني التفسير في مجلدات أعدادها قليلة، وفوائدها جليلة، واختصر ولده هذا التفسير وسماه (إنسان العين).

قال عنه الذهبي:" السجاوندي، أحد القراء، هو أبو عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي المقرئ المفسر النحوي. [الوفاة: 551 - 560 هـ].

له " تفسير " حسن للقرآن، وكتاب " علل القراءات " في عدة مجلدات، وكتاب " الوقف والابتداء " في مجلد كبير يدل على تبحره. ولم يبلغني على من قرأ، ولا من أخذ عنه.

ذكره القفطي مختصرا وقال: كان في وسط المائة السادسة، رحمه الله"(1).

ومن مؤلفاته:

1-الوقف والابتداء. 2-الوقف والابتداء (الصغير).

3-عين المعاني في تفسير السبع المثاني: وقد اختصر تفسيره هذا ولده محمد بن محمد بن طيفور، سراج الدين، أبو طاهر السجاوندي في كتاب سماه: (إنسان العين) (2).

4-كتاب علل القراءات. 5-علل الوقوف. 6-غرائب القرآن. 7-معرفة أحزاب القرآن و أنصافه وأرباعه وأجزائه.

وفاته: (560هـ - 1165م)

ذكر القفطي أنه عاش في وسط المائة السادسة للهجرة - كما ذكرت -(3).

مطابع دار السراج، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠ م.

(1) الذهبي: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، ص 206/12.

(2) عادل نويهض: معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، المؤلف: عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّـيْخ حسن خالد، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م، ص 543/2.

(3) القفطي: إنباه الرواة على أنباء النحاة ، ص153/3.

ولكن معظم المصادر تكاد تجمع أنه توفي سنة ستين وخمسمائة(1).

(1) الصفدي: الوافي بالوفيات، ص147/3.

تعريف علم الوقف والابتداء

هو علم بالقواعد التي يعرف بها محال الوقف ومحال الابتداء في القرآن الكريم ما يصح منها وما لا يصح (1).

وهو "علم يعرف به القارئ ما يصلح الوقوف عليه، وما لا يصلح، والمواضع التي يصلح الابتداء بها، والتي لا يصلح" (2).

وأما عن أهمية علم الوقف والابتداء فهو صون النص القرآني من أن تنسب فيه كلمة إلى غير جملتها.

ويعد علم الوقف والابتداء من أهم العلوم التي يجدر بالقارئ أن يوليها شديد العناية والاهتمام. وقد اشترط كثير من أئمة الخلف علي المجيز ألا يجيز أحدا إلا بعد معرفة الوقف والابتداء حتى أن بعضهم جعل تعلم الوقف واجبا.

فالوقف: في اصطلاح القراء: "عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الصَّوْتِ عَلَى الْكَلِمَةِ زَمَنًا يَتَنَفَّسُ فِيهِ عَادَةً بِنِيَّةِ اسْتِئْنَافِ الْقِرَاءَةِ إِمَّا بِمَا يَلِي الْحَرْفَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ، أَوْ بِمَا قَبْلَهُ لَا بِنِيَّةِ الْإِعْرَاضِ " (3).

وفي اصطلاح النحويين:الوقف بمعنى البناء على السكون ,قال سيبويه: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة"(4).

---

(1) فريال زكريا العبد: الميزان في أحكام تجويد القرآن، الناشر: دار الإيمان – القاهرة، ص 193.

(2) بسمة بنت عبد الله بن حمد الكنهل: التفسير بالبيان المتصل في القرآن الكريم، رسالة :ماجستير – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية – كلية أصول الدين – قسم القرآن وعلومه، إشراف: أ. د. يوسف بن عبد العزيز الشبل، العام الجامعي: ١٤٣٨ – ١٤٣٩ هـ، ص 47.

(3) ابن الجزري :النشر في القراءات العشر ,تصحيح علي محمد الضباع, دار الكتب العلمية ببيروت, 240/1.

(4) سيبويه :الكتاب, تحقيق: عبد السلام هارون, دار الجيل بيروت ,ط3, 1408 هـ/1988 م, 15/1.

والابتداء: قال عنه ابن الجزري:" وَأَمَّا الِابْتِدَاء فَلَا يَكُونُ إِلَّا اخْتِيَارِيًّا ; لِأَنَّهُ لَيْسَ كَالْوَقْفِ تَدْعُو إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِمُسْتَقِلٍّ بِالْمَعْنَى مُوفٍ بِالْمَقْصُودِ، وَهُوَ فِي أَقْسَامِهِ كَأَقْسَامِ الْوَقْفِ الْأَرْبَعَةِ، وَيَتَفَاوَتُ تَمَامًا وَكِفَايَةً وَحُسْنًا وَقُبْحًا بِحَسَبِ التَّمَامِ وَعَدَمِهِ وَفَسَادِ الْمَعْنَى إِحَالَتِهِ"(1).

وأما عن التوجيهات النحوية لعلل الوقف والابتداء عند أبي جعفر النحاس، و أبي عند الله السجاوندي:

فالأدوات: هي الحروف، وما تضمن معناها من الأسماء، والظروف، فإنها المحتاجة إلى ذلك[2].

لقد صنف النحاة الكثير من الكتب التي تضم معاني الأدوات، بعد أن كانت هذه الأدوات متناثرة بين العلوم، حتى أصبحت مستقلة لها ميدان خاص بها، وأخذ العلماء يبسطون معانيها، وأصولها، والآراء فيها، وشواهدها.

(1) ابن الجزري :النشر في القراءات العشر , ص230/1.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، ص 17.

(2)
الأدوات التي يجوز الوقف عليها

لقد أولًا: (أم):

ذكر الأشموني أن لـ (أم) أنواعًا ثلاثة، هي:

أحدها:"(أم) المتصلة:

وهي ما كان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمَّى أيضًا معادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني.

ويفترق النوعان من أربعة أوجه: أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته. والثالث والرابع: أن (أم) الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين.

وربما أسقطت الهمزة، إن كان خفا المعنى بحذفها أمن

"وربما حذفت الهمزة"المذكورة"إن كان خفا المعنى بحذفها أم، " كقراءة ابن محيصن "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ" [البقرة/2]،وكما مر من قوله: شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر؟ وهو في الشعر كثير، ومال في شرح الكافية إلى كونه مطردًا" [1].

ثانيها: "(أم) المنقطعة:

وبانقطاع وبمعنى "بل" وقت إن تك مما قيدت به خلت

(وبانقطاع وبمعنى بل وقت) أي: تأتي (أم) منقطعة بمعنى (بل) "إن تك مما قيدت به" وهو: أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظًا أو تقديرًا "خلت"، ولا يفارقها حينئذٍ

(1) الأشموني؛ أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م، 2/375 – 376.

معنى الإضراب، وكثيرًا ما تقتضي مع ذلك استفهامًا: إما حقيقيًّا، نحو: "إنها لإبلٌ أم شاءٌ" أي: بل أهي شاء؟ و إنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفًا لكونها لا تدخل على المفرد، أو إنكاريًّا، نحو: "أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ" [الطور/39] أي: بل: ألـه البنات، وقد لا تقتضيه ألبتة، نحو:"أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ" [الرعد/16] أي: بل هي تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، ونحو: " لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِين" [السجدة/2] أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ " [السجدة/3]، وقوله: (من الطويل):

فليت سليمي في المنام ضجيعتي هنالك أم في جنة أم جهنم[1][2]

ثالثها: "(أم) الزائدة:

تنبيه: حصر (أم) في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة، وقال في قوله تعالى:"أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ" [الزخرف/51، 52]: إن التقدير: "أفلا تبصرون أنا خير"[3].

ويوجد نوع رابع لـ(أم)، وهو (أم) المبدلة فيها الميم عن اللام، يقول ابن جني: "وأما إبدالها من اللام فيروى أن النمر بن تولب حكى، قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص 501، وبلا نسبة في: الأزهري؛ خالد بن عبدالله بن أبي بكر: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2006م، 144/2. العيني؛ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط1، 1431هـ – 2010م.

الشاهد: قوله: "أم" حيث جاءت منقطعة بعد الخبر، متجردة عن الاستفهام لأن المعنى: "بل في جهنم."

(2) الأشموني: شرح الأشموني، 376/2 – 377.

(3) السابق، 377/2.

وسلم- يقول: "ليس من امبرامصيام في امسفر"[1] يريد: ليس من البرالصيام في السفر، فأبدل لام المعرفة ميمًا"[2].

بالنظر إلى الوقف والابتداء عند أبي جعفر النحاس والسجاوندي في (أم):في قوله تعالى: "لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ "[3]، قال النحاس: "(لَا رَيْبَ فِيهِ) تمام عند نافع، والتمام عند غيره (مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ)"[4].

وقال السجاوندي:"(العالمين) وقف؛ لأن أم بمعنى ألف استفهام توبيخ"[5].

جعل السمين الحلبي «أم» على وجهين، فقال:"أحدهما: أنها منقطعة، فتتقدر بـ «بل»، والهمزة عند الجمهور: سيبويه و أتباعه، والتقدير: بل أتقولون. والثاني: أنها متصلة ولابد حينئذٍ من حذف جملة؛ ليصح التعادل، والتقدير: أيقرون به أم يقولون افتراه"[6].

ثم ذكر رأيين آخرين لها لم يعتد بهما، فقال:"قال بعضهم: هذه بمنزلة الهمزة فقط، وعبر بعضهم عن ذلك، فقال: «الميم زائدة على الهمزة»، وهذا قول ساقط؛ إذ زيادة الميم قليلة جدًّا لا سيما هنا. وزعم أبو عبيدة أنها بمعنى الواو، والتقدير: ويقولون افتراه"[7].

وحكى الطبري أن أم :"يستفهم بها في وسط كلام قد تقدم صدره"[8].

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصوم –باب قول النبي– صلى الله عليه وسلم– لمن ظلل عليه: "... ليس البر الصوم في السفر" ولفظه: "ليس من البر الصوم في السفر"، وأخرجه مسلم في كتاب الصوم –باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر.وأداة التعريف في اللفظين هي (أل).

(2) ابن جني؛ أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، 97/2.

(3) يونس/ 37، 38.

(4) النحاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: القطع والائتناف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ص 304.

(5) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص231.

(6) السمين الحلبي؛ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 204/6.

(7) السابق، الموضع نفسه.

(8) ياسين جاسم محيميد: الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط «هو إعراب القرآن مستلًّا من

وما يميل إليه البحث هو أن (أم) في هذه الآية منقطعة، فلا يتصل ما بعدها بما قبلها، ومتضمنة معنى (بل) و(الهمزة) على مذهب سيبويه، أي: بل أيقولون اختلقه، فانتقل عن الكلام الأول، وأخذ في إنكاركلام آخر، فتكون الهمزة تقريرًا؛ لالتزام الحجة عليهم، أو إنكارا لما قالوه.

وإن ذهب البعض إلى أنها متصلة بجملة محذوفة قبلها، كما ذكر ذلك أبو حيان الأندلسي:" وقيل: أم هي المعادلة للهمزة، وحذفت الجملة قبلها، والتقدير:أيقرون به أم يقولون افتراه"[1].

ثانيًا: بلى:

حرف جواب أصلي الألف، وقال جماعة: الأصل بل، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث بدليل إمالتها[2].

حرف جواب، وتختص بالنفي فتبطله، سواء أكان مجردًا، كقوله تعالى: "زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبعَثُواْ قُل بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلتُمۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِير" [التغابن/7]، أم مقرونًا باستفهام حقيقي مثل: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى، أو توبيخي كقوله تعالى:"أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ" [الزخرف/80]، أو تقريري كقوله تعالى:"أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى" [الأعراف/172]، وقد يجاب بها الاستفهام المجرد كقوله في الحديث: "أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ قالوا: بلى"[3] وهو قليل[4].

حرف جواب يقصد به الإيجاب بمعنى (نعم)، ويكون جوابًا في حالة الإيجاب عن السؤال المتبوع بنفي[5].

(البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ) »، 296/1.

(1) أبو حيان الأندلسي؛ أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، 58/6.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب،ص153.

(3) رواه مسلم في الإيمان، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة. رقم: 773.

(4) العثيمين؛ محمد بن صالح بن محمد: مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، مكتبة الرشد، ط1، ١٤٢٧هـ، ص39.

(5) البياتي؛ ظاهر شوكت: أدوات الإعراب، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،

وفي الوقف على "بلى" في القرآن الكريم قال الداني:"والوقف على قوله {بلى} كافٍ في جميع القرآن؛ لأنه رد للنفي الذي تقدمه، هذا ما لم يتصل به قسم، كقوله تعالى: {قالوا بلى وربنا}، و{قل بلى وربي}، فإنه لا يوقف عليه دونه. والأصل فيه عند الكوفيين (بل)، ثم زيدت الياء في آخره علامة لتأنيث الأداة"[1].

وباستقراء "بلى" عند عالمينا نجد:

في قوله تعالى: "أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" [البقرة/80، 81].

قال النحاس:"{أم تقولون على الله ما لا تعلمون} وقف صالح، وليس بتمام؛ لأن (بلى) رد لقولهم (لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودة)، {فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون} وقف حسن، ولا يجوز الوقف على {والذين آمنوا وعملوا الصالحات} وإلا انقلب المعنى، والوقف {أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون}"[2].

فالنحاس أجاز الابتداء بـ (بلى)، وجعل الوقف على ما قبلها صالحًا، ولكنه ليس بتمام.

والسجاوندي جعل الوقف جائزًا عند قوله تعالى "أصحاب النار"[3]، ولم يبتدئ بـ (بلى).

فالعالمان الجليلان لم يبدآ بـ (بلى)؛ لأنها وما بعدها جواب للنفي الذي قبلهما.

وقد أجاز بعض العلماء الوقف على (بلى) كأبي عمرو الداني؛ لأنها جواب للنفي السابق، ولا علاقة لها بما بعدها، وهي "من كسب" فـ (مَن) هنا في موضع مبتدأ، قال الداني:"يوقف على بلى في جميع القرآن ما لم يتصل بها شرط أو قسم، والتحقيق التفصيل والرجوع إلى معناها، وهي حرف يصير الكلام المنفي مثبتًا بعد أن كان منفيًّا عكس نعم؛ فإنها تقرر الكلام الذي قبلها مطلقًا سواء كان نفيًا أو إثباتًا على مقتضى اللغة؛ فـ (بلى) هنا رد لكلام الكفار«لن تمسنا النار إلا أيامًا معدودة»، فرد عليهم بلى

بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م، ص70.

(1) الداني؛ أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان: المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، ط1، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ص23.

(2) النحاس: القطع والائتناف، ص67.

(3) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص 132.

تمسكم النار، بدليل قوله: «هم فيها خالدون»؛ لأن النفي إذا قصد إثباته أجيب بـ(بلى)، وإذا قصد نفيه أجيب بـــ(نعم)، تقول: ما قام زيد؟ فتقول: بلى، أي: قد قام، فلو قلت: نعم؛ فقد نفيت عنه القيام"[1].

قال أبو البقاء:"بلى حرف يثبت به المجيب المنفي قبله، تقول: أما جاء زيد؟ فيقول المجيب: بلى: أي قد جاء، ولهذا يصح أن تأتي بالخبر المثبت بعد بلى، فتقول: بلى، قد جاء، فإن قلت في جواب النفي: نعم، كان اعترافًا بالنفي، وصح أن تأتي بالنفي بعده، كقوله: ما جاء زيد؟ فتقول: نعم، ما جاء.

والألف من الحرف نفسه. وقال الكوفيون: هي بل، زيدت عليها الألف، وهو ضعيف"[2].

وذكر القرطبي قول الكوفيين هذا بتفصيل قائلًا:"وقال الكوفيون: أصلها بل، التي للإضراب عن الأول، زيدت عليها الياء ليحسن الوقف، وضمنت الياء معنى الإيجاب والإنعام. فـــ "بل" تدل على رد الجحد، والياء تدل على الإيجاب لما بعد. قالوا: ولو قال قائل: ألم تأخذ دينارًا؟ فقلت: نعم، لكان المعنى لا، لم آخذ، لأنك حققت النفي وما بعده. فإذا قلت: بلى، صار المعنى قد أخذت. قال الفراء: إذا قال الرجل لصاحبه: ما لك علي شي، فقال الآخر: نعم، كان ذلك تصديقًا، لأن لا شيء له عليه، ولو قال: بلى، كان ردًّا لقوله، وتقديره: بلى لي عليك. وفي التنزيل"ألست بربكم قالوا بلى"، ولو قالوا نعم لكفروا"[3].

وما يميل إليه البحث هنا أنه يجوز الوقف عليها؛ لكونها جوابًا لاستفهام سابق منفي، فتصبح إيجابًا بمعنى "بل تمسكم النار إذا كسبتم سيئة"، كقول قائل: ما قام زيد فتقول: بلى، قد قام، وتقول: أليس زيد قائمًا؟ فتقول: بلى، أي: هو قائم.

ثالثًا: كلَّا:

(1) الأشـــموني؛ أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، 67/1.

(2) العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحســين بن عبد الله: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 82/1.

(3) القرطبي: تفسير القرطبي، 11/2، 12.

قال ابن هشـام عنها:"مركبة عند ثعلب من كاف التشـبيه ولا النافية، قال و إنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة.

وهي عند سيبويه، والخليل، والمبرد، والزجاج، و أكثر البصريين، حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدًا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم متى سـمعت (كلّا) في سـورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، و أكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر العتو كان بها، وفيه نظر؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في (كلّا) المسبوقة بنحو {في أي صورة ما شاء ركبك}، {يوم يقوم الناس لرب العالمين}، {ثم إن علينا بيانه}، وقولهم: المعنى: انتهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أي صورة ما شاء الله ،وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسف؛ إذ لم يتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصـل في الثالثة بين (كلّا) وذكر العجلة، و أيضًـا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سـورة العلق، ثم نزل {كلا إن الإنسـان ليطغى}، فجاءت في افتتاح الكلام، والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضـعًا كلها في النصف الأخير.

ورأى الكسائي و أبو حاتم ومن و افقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرًا فيها، فزادوا فيها معنى ثانيًا يصـح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال، أحدها للكسائي ومتابعيه، قالوا تكون بمعنى حقًّا، والثاني لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا تكون بمعنى ألا الاستفتاحية، والثالث للنضر ابن شميل والفراء ومن و افقهما، قالوا تكون حرف جواب بمنزلة إي، ونعم، وحملوا عليه {كلا والقمر}، فقالوا معناه إي والقمر.

وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما؛ لأنه أكثر اطرادًا؛ فإن قول النضـر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشـعراء على ما سـيأتي، وقول الكسـائي لا يتأتى في نحو {كلا إن كتاب الأبرار}، {كلا إن كتاب الفجار}، {كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون}؛ لأن (إن) تُكسـر بعد ألا الاسـتفتاحية، ولا تكسـر بعد (حقًّا)، ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسـير حرف بحرف أولى من تفسـير حرف باسـم. وأما قول مكي إن (كلّا) على رأي الكسـائي اسـم إذا كانت بمعنى (حقًّا) فبعيد؛ لأن اشـتراك اللفظ بين الاسـمية والحرفية قليل ومخالف للأصـل، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا نونت، وإذا صـلح الموضـع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملها على الردع؛

لأنه الغالب فيها، وذلك نحو {أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول}، {و اتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم}.

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو {رب ارجعون لعلي أعمل صالحًا فيما تركت كلا إنها كلمة}؛ لأنها لو كانت بمعنى (حقًّا) لما كسرت همزة (إن)، ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب كما يقال أكرم فلانًا، فتقول نعم، ونحو {قال أصحاب موسى إنا لمدركون قال كلا إن معي ربي سيهدين}؛ وذلك لكسر (إن)، ولأن (نعم) بعد الخبر للتصديق

وقد يمتنع كونها للزجر نحو {وما هي إلا ذكرى للبشر كلا والقمر}؛ إذ ليس قبلها ما يصح رده. وقول الطبري وجماعة إنه لما نزل عدد خزنة جهنم {عليها تسعة عشر} قال بعضهم أكفوني اثنين و أنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل {كلا} زجرًا له قول متعسف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك.

تنبيه:

قرىء {كلا سيكفرون بعبادتهم} بالتنوين إما على أنه مصدر (كل) إذا أعيا؛ أي كلوا في دعواهم و انقطعوا، أو من الكل وهو الثقل، أي حملوا كلا. وجوَّز الزمخشري كونه حرف الردع ونُوِّن كما في {سلاسل}، ورده أبو حيان بأن ذلك إنما صح في {سلاسل}؛ لأنه اسم أصله التنوين، فرجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف مالا ينصرف مطلقًا، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل.

وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك، بل جوَّز كون التنوين بدلًا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وصل بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في {قواريرا} وفي قراءة بعضهم، {والليل إذا يسر} بالتنوين، وهذه القراءة مصححة؛ لتأويله في (كلا) إذ الفعل ليس أصله التنوين"[1].

فيفهم من ذلك أن "كلا" على ثلاثة معاني:

1-حرف ردع وزجر، بمعنى:ليس الأمر كذلك. 2-حرف بمعنى (حقًّا). 3-حرف بمعنى ألا الاستفتاحية.

وبالرجوع لآي القرآن الكريم لمعرفة وصلها أو الوقف عليها نذكر:

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، ص249 – 252.

قوله تعالى: "أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا" [مريم/78، 79].

قال النحاس:"{أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا} قال نصير إذا كان ما قبل (كلا) و(بلى) رأس آية، فإن وقفت عليه لم أكره ذلك، والتمام عند نافع، ومحمد بن عيسى، وسهل بن محمد، وأحمد بن جعفر عهدًا"[(1)].

أما السجاوندي فقد جعل الوقف مطلقًا على "عهدا-ط، وكلا-ط"؛ أي جعلها للردع والزجر على ما سبق[(2)].

وأجاز الأنباري الوقف عليها، وأجاز الابتداء بها، فقال:"{أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا. كلا}، الوقف على (كلا) جائز؛ لأن المعنى [لا] «ليس الأمر كذا».ويجوز أن تقف على قوله (عهدا) وتبتدئ: (كلا سنكتب)؛ أي حقًّا سنكتب"[(3)].

و اتفق الداني مع ابن الأنباري في رأيه حيث قال:"{عهدا. كلا} تام. والمعنى: لا لم يطلع الغيب ولم يتخذ عند الرحمن عهدا. ومثله {عزا كلا} أي [كلا] لا يكون ذلك. ويجوز الابتداء بـ (كلا) في الموضعين، بتقدير: ألا، وهو قول أبي حاتم. والمعنى: قوله حقًّا. وهو قول المفسرين"[(4)].

ومما سبق يتضح أن الأقاويل تعددت في "كلا" هنا على النحو التالي:

1. **(قال الأخفش و ابن قتيبة): معنى(كلا) الردع والزجر[(5)].وهو مذهب الخليل، وأحمد بن يحيى، وإليه ذهب الزجاج في جميع القرآن.قال الأزهري:"وهذا مذهب سيبويه، وإليه ذهب الزجاج في جميع القرآن، وروى ابن شميل عن**

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص403.

(2) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص276.

(3) الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء، 766/2.

(4) الداني: المكتفى في الوقف والابتداء، ص 128.

(5) ابن الجوزي؛ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة – لبنان/ بيروت، ط1، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، ص511.

الخليل أنه قال: كل شيء في القرآن (كلا): رد، يرد شيئًا ويثبت آخر"[1].ويكون فيها معنى التهديد والوعيد؛ إذ المعنى: ليس الأمر كذلك.

2. **تكون بمعنى "حقًّا" عند الكسائي والكوفيين، فيبتدأ بها، ويوقف دونها.وهي على مذهبهم اسم؛ لأنها بمعنى المصدر، والتقدير: أحق ذلك حقًّا[2].وقال ابن يعيش:"والحق فيها أنها تكون رد الكلام قبلها بمعنى "لا"، وتكون تنبيهًا كـ"ألا" و"حقًّا"، وعليه الأكثر. ويحسن الوقف عليها إذا كانت ردًّا بمعنى: ليس الأمر كذلك، ولا يحسن الوقف عليها إذا كانت تنبيهًا بمعنى "ألا" و"حقًّا"، فاعرفه[3].**
3. **بمعنى "ألا" الاستفتاحية، وهو قول السجستاني.**

و اتفق معظم المفسرين على القول القائل بأنها للردع والزجر.فقال النسفي[4]، وكذلك البيضاوي[5]:"{كلا} ردع وتنبيه على الخطأ، أي هو مخطئ فيما تصوره لنفسه فليرتدع عنه {سنكتب ما يقول}، أي قوله، والمراد سنظهر له ونعلمه أنا كتبنا قوله".

وقال السمعاني[6]:"{كلا سنكتب ما يقول}، قوله: {كلا} يعني: ليس الأمر على ما زعم العاص بن وائل، ثم قال: {سنكتب ما يقول}، أي: يأمر الملائكة حتى يكتبوا".

---

(1) النيسابوري؛ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي: التفسيرالبسيط، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، ١٤٣٠هـ، 74/10.

(2) السخاوي؛أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد: جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: مروان العطيَّة،ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ص721.

(3) ابن يعيش؛ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، 132/5.

(4) النسفي؛ أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدّم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، 350/2.

(5) البيضاوي؛ ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ، 19/4.

(6) السمعاني؛ أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار: تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن

وكذلك قال الطبري[1]:"ليس الأمر كذلك، ما اطلع الغيب، فعلم صدق ما يقول، وحقيقة ما يذكر، ولا اتخذ عند الرحمن عهدًا بالإيمان بالله ورسوله، والعمل بطاعته، بل كذب وكفر. ثم قال تعالى ذكره: {سنكتب ما يقول} [مريم: 79] أي سنكتب ما يقول هذا الكافر بربه، القائل {لأوتين} [مريم: 77] في الآخرة {مالًا وولدًا} [الكهف: 39] {ونمد له من العذاب مدا} [مريم: 79] يقول: ونزيده من العذاب في جهنم بقيله الكذب والباطل في الدنيا، زيادة على عذابه بكفره بالله".

رابعًا: ما:

ذكر الأنباري أن (ما) تأتي على وجهين اسمية وحرفية؛ فالاسمية تقع معرفة، كما تقع نكرة مجردة عن معنى الحرفية، فتكون عندئذٍ تامة وناقصة، وتقع نكرة متضمنة معنى الحرف، فتكون عندئذٍ استفهامية وشرطية، والحرفية تكون نافية أو مصدرية أو زائدة كافة أو زائدة غير كافة[2].

قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا" [البقرة/26].

قال النحاس:"{إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلًا} هذا تمام عند أحمد بن جعفر، قال:لو وقف و اقف على {إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلًا ما} جاز، وكان حسنًا، وقال الأخفش: إن شئت وقفت {مثلًا ما بعوضة}، وقال أبو حاتم {فما فوقها}.قال أبو جعفر: هذا أصح الأقوال، فأما أن يقطع على (أن يضرب مثلًا) فخطأ، لأن (ما) إن كانت زائدة للتوكيد فلا يبتدأ بها، وإن كانت بمعنى والذي ورفعت بعوضة فهي بدل من مثل، وكذا إن كانت نكرة ومثل ومثل واحد والمعنى - والله أعلم - إن الله لا يستحي أن يبين شبهًا، ومثل ومثل مثل شبه وشبه، كما قال:كانت مواعيد عرقوب لها مثلًا = وما مواعيده إلا الأباطيل[3].والقطع على (ما) لعمري حسن، كما قال:لشيء ما يسود من يسود = ...ولكن

إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط1، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م، 312/3.

(1) الطبري: تفسير الطبري، 621/15.

(2) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، حرف الميم، ص390.

(3) البيت لكعب بن زهير من البحر البسيط، ينظر: أبو زيد القرشي؛ محمد بن أبي الخطاب: جمهرة أشعار العرب، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص633.

الائتناف لما بعدها قبيح، لأنه منصـــوب مردود على ما قبله أو بمعنى ما بين بعوضـــة، والوقف على (بعوضـــة) ليس بتمـام؛ لأنه متعلق بمـا بعـده (فمـا فوقهـا) كمـا قـال أبو حاتم"[1].

وجعل السـجاوندي الوقف على "مثلًا" وقفا مطلقا، فقال:"(مثلا-م)؛ لأنه لو وصل صارما بعده صفة له، وليس بصفة، و إنما هو ابتداء إخبار من الله تعالى جوابًا لهم"[2].

يتضح لنا مما سبق أن النحاس أجاز الوقف على (مثلًا ما)، وجعله وقفًا حسنًا، و أنكر وخطّأ من يقف على (مثلا) ويبتدئ بـــ (ما)؛ لأن (ما) عنده زائدة للتوكيد، والسـجاوندي خالف النحاس؛ لأنه جعل الوقف على (مثلا) وقفًا مطلقًا، معللًا لذلك بأنه لو وصل صارما بعده صفة له، وليس بصفة، و إنما هو ابتداء إخبار من الله تعالى جوابًا لهم.

وقال الأشـــموني:"يبنى الوقف على «ما» وعدمه على اختلاف القراء والمعربين لـ «ما». و{بعوضة}، قرئ: «بعوضة» بالرفع، والنصب، والجر؛ فنصبها من سبعة أوجه:

1. كونها منصوبة بفعل محذوف، تقديره: أعني بعوضة.
2. أو صفة لـ «ما».
3. أو عطف بيان لـ «مثلًا».
4. أو بدلًا منه.
5. أو مفعولًا بـ «يضرب»، و«مثلًا» حال تقدمت عليها.
6. أو مفعولًا ثانيًا لـ «يضرب».
7. أو منصوبة على إسقاط «بين»، والتقدير: ما بين بعوضة، فلما حذفت «بين» أعربت «بعوضة» كإعرابها، أنشد الفراء:

يا أحســن الناس ما قرنا إلى قـــــــــــــــــــــــــدم ولا حبال محب واصـل تصـل

(1) النحاس: القطع والائتناف، ص46، 47 .

(2) السجاوندي: الوقف والابتداء، ص130.

أراد: ما بين قرن إلى قدم، وعليه لا يصلح الوقف على «ما»؛ لأنه جعل إعراب «بين» فيما بعدها؛ ليعلم أن معناها مراد فـ«بعوضة» في صلة «ما».

ورفعها، أي: «بعوضة» من ثلاثة أوجه:

1. كونها خبر لمبتدأ محذوف، أي: ما هي بعوضة.
2. أو أن «ما» استفهامية، و«بعوضة» خبرها، أي: أي شيء بعوضة؟
3. أو المبتدأ محذوف، أي: هو بعوضة.

وجرها من وجه واحد:وهي كونها، أي: «بعوضة» بدلًا من «مثلًا»، على توهم زيادة الباء، والأصل: «إن الله لا يستحيي بضرب مثل بعوضة»، وهو تعسف تنبو عنه بلاغة القرآن العظيم، والوقف يبين المعنى المراد.

فمن رفع «بعوضة» على أنها مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، كان الوقف على «ما» تامًّا، ومن نصبها أي: «بعوضة» بفعل محذوف كان كافيًا؛ لعدم تعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا لا معنى، وكذلك يكون الوقف على «ما» كافيًا؛ إذا جعلت «ما» توكيدًا؛ لأنها إذا جُعلت توكيدًا لم يوقف على ما قبلها، وأما لو نصبت «بعوضة» على الإتباع لـ«ما»، ونصبت «ما» على الإتباع لـ«مثلًا» فلا يحسن الوقف على «ما»؛ لأن «بعوضة» متممة لـ«ما»، كما لو كانت «بعوضة» صفة لـ«ما»، أو نُصبت بدلًا من «مثلًا»، أو كونها على إسقاط الجار، أو على أن «ما» موصولة؛ لأن الجملة بعدها صلتها، ولا يوقف على الموصول دون صلته، أو أن «ما» استفهامية و«بعوضة» خبرها، أو جُرّت «بعوضة» بدلًا من «مثلًا»، ففي هذه الأوجه السبعة لا يوقف على «ما»؛ لشدة تعلق ما بعدها بما قبلها، و إنما ذكرت هذه الأوجه هنا لنفاستها؛ لأنها مما ينبغي تحصيله وحفظه، هذا ما أردناه، أثابنا الله على ما قصدناه، وهذا الوقف جدير بأن يُخص بتأليفٍ، {فما فوقها} كافٍ"[1].

ويميل البحث هنا إلى عدم الوقف على "ما"، ولا الابتداء بها؛ لأن النصب على أن "بعوضة" بدل من "مثلًا" لا خلاف بين العلماء فيه، وبقية التوجيهات مختلف فيها، فذكر ذلك أبو حيان الأندلسي قائلًا:"قيل يضرب: في معنى يجعل ويصير، كما تقول: ضربت الطين لبنًا، وضربت الفضة خاتمًا. فعلى هذا يتعدَّى لاثنين، والأصح أن ضرب لا يكون من باب ظن وأخواتها، فيتعدَّى إلى اثنين، وبطلان هذا المذهب مذكور في كتب

(1) الأشموني: منار الهدى، 67/1.

النحو. و(ما) إذا نصبت بعوضة زائدة للتأكيد أو صفة للمثل تزيد النكرة شياعًا، كما تقول: ائتني برجلٍ ما، أي: أي رجل كان. وأجاز الفراء، وثعلب، والزجاج: أن تكون ما نكرة، وينتصب بدلًا من قوله: مثلًا. وقرأ الجمهور: بنصب بعوضة. واختلف في توجيه النصب على وجوه:

أحدها: أن تكون صفة لـــ (ما)، إذا جعلنا (ما) بدلًا من مثل، و(مثلًا) مفعول بـ (يضرب)، وتكون (ما) إذ ذاك قد وصفت باسم الجنس المتنكر لإبهام (ما)، وهو قول الفراء.

الثاني: أن تكون (بعوضة) عطف بيان، و(مثلًا) مفعول بـ (يضرب).

الثالث: أن تكون بدلًا من (مثل).

الرابع:أن تكون مفعولًا لـــ (يضرب)، و انتصب (مثلًا) حالًا من النكرة مقدمة عليها.

الخامس: أن تكون مفعولًا ثانيًا لـــ (يضرب)، والأول هو المثل، على أن يضرب يتعدَّى إلى اثنين.

السادس: أن تكون مفعولًا أولًا لـ (يضرب)، و(مثلًا) المفعول الثاني.

السابع: أن تكون منصوبة على تقدير إسقاط الجار، والمعنى: أن يضرب مثلًا ما بين بعوضة فما فوقها، وحكوا: له عشرون ما ناقة فجملًا، ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين، ونسبه المهدوي للكوفيين، ونسبه غيرهما للكسائي والفراء، ويكون: (مثلًا) مفعولًا بـ (يضرب) على هذا الوجه، و أنكر هذا النصب، أعني نصب (بعوضة) على هذا الوجه، أبو العباس.

وتحرير نقل هذا المذهب: أن الكوفيين يزعمون أن (ما) تكون جزاءً في الأصل، وتحول إلى لفظ الذي، فينتصب ما بعدها، سواء كان نكرة أم غير نكرة، ويعطف عليه بالفاء فقط، وتلزم ولا يصلح مكانها الواو، ولا ثم، ولا أو، ولا لا، ويجعلون النصب في ذلك الاسم على حذف مضاف، وهو (بين). فلما حُذف (بين)، قام هذا مقامه في الإعراب. ويقدرون الفاء بـ (إلى)، وقد جاء التصريح بها في بعض المواضع. حكى الكسائي عن العرب: مطرنا ما زبالة فالثعلبية، و(ما) منصوبة بـ (مطرنا).

(3)

الأدوات التي لا يجوز الوقف عليها

إنَّ المكسورة المشددة:

تأتي على أكثر من وجه:

الأول:(حرف مشبه بالفعل)، بأن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، وقيل وقد تنصبهما في لغةٍ، كقوله:

إذا اسود جنح الليل فلتأت خطاك خفافًا، إن حراسنا
ولتكن أُسدا [1]

وفي الحديث "إن قعر جهنم سبعين خريفًا"[2].

وقد خُرِّج البيت على الحالية، وأن الخبر محذوف، أي: تلقاهم أسدًا، والحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف، أي: إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عامًا[3].

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفًا، كقوله عليه الصلاة والسلام: "إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون"[4]، الأصل: إنه، أي الشأن.

---

(1) من الطويل، نُسب في: البغدادي:خزانة الأدب، 2/ 144 لأبي زبيد الطائي، وليس في ديوانه، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني لعمر بن أبي ربيعة، السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلّق حواشيه أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1386هـ- 1966م، 1/ 122. الشاهد قوله: "إن حراسنا أسدا" حيث نصب الجزأين بـ"إن".

(2) أخرجه مسلم في باب الإيمان 329.

(3) ابن هشام: مغني اللبيب، ص56.

(4) النسائي؛أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني: المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، 216/8، رقم 5364.

وتخريج الكسائي الحديث على زيادة (من) في اسم إن يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذابًا من سائر الناس[1].

وتُخفف فتعمل قليلًا وتُهمل كثيرًا[2]، وعن الكوفيين أنها لا تخفف، و أنه إذا قيل: إن زيد لمنطلق، فـ (إن) نافية، واللام بمعنى إلا، ويرده أن منهم من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه: إن عمرًا لمنطلق، وقرأ الحرميان و أبو بكر {وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ} [هود/111].

الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى نعم، فتعدُّ حرف جواب محض لا يعمل شيئًا[3]، خلافًا لأبي عبيدة، واستدل المثبتون بقوله:

قالوا: كبرت. فقلت: "إن"، ذكر الكبير شبابه فتطربا[4]

وربما

وبقول الشاعر:

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه[5]

ورُدَّ بأنَّا لا نسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي إنه كذلك، والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنه لمن قال له: لعن الله ناقة

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، ص56.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، ص56.

(3) عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط15، 631/1.

(4)البغدادي:خزانة الأدب، 63/4.

(5) قائله عبيد الله بن قيس الرقيات.ينظر: ابن قيس الرقيات؛ عبيد الله: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح عزيزة فوّال بابتي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1416هـ-1995م،ص 212. ابن يعيش: شرح المفصل، 6/ 8.البغدادي: خزانة الأدب، 11/ 213.السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 375.السيوطي: شرح شواهد المغني، 1/ 126.

حملتني إليك، فقال: إن وراكبها، أي نعم ولعن راكبها؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعًا. (1)

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ {إِنْ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ} [طه/63]، واعترض بأمرين، أحدهما أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ؛ حتى قيل إنه لم يثبت. والثاني أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي لَهُمَا ساحران، أو بأنها دخلت بعد إن هذه لشبهها بإن المؤكدة لفظًا(2).

الثالث: تأتي فعلًا ماضيًا مسندًا لجماعة المؤنث من الأين، وهو التعب(3)**، تقول النساء: إنّ، أي تعبن، أو من آن بمعنى قرب ،أو مسندًا لغيرهن على أنه من الأنين، وعلى أنه مبني للمفعول على لغة من قال في رد وحب رِد وحِب بالكسر تشبيهًا له بقيل وبيع، والأصل مثلًا: أن زيد يوم الخميس، ثم قيل: إن يوم الخميس، أو فعل أمر للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث من الأين، أو من آن بمعنى قرب، أو للواحدة مؤكدًا بالنون من وأى، بمعنى وعد، كقوله:**

إن هند المليحة الحسناء وأى من أضمرت لخل وفاء (4)

---

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، ص57. المرادي؛ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ- 1992م، ص 399.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، ص57.

(3) السابق، ص 58.

(4) البيت من بحر الخفيف كما في:ابن هشام: مغني اللبيب، ص 27، 59. ابن الشجري؛ ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة: أمالى ابن الشجرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ- 1991م، ص 306. الصبان؛ أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ- 1997م،215/4، قال الصبان: "فأصل "إن": إين، حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد و"هند" منادى، و"المليحة" نعت له على "اللفظ و"الحسناء" نعت له على المحل، و"وأى" مصدر مبين للنوع، أي عدن يا هند، وعد امرأة أضمرت وفاء لخلها.

الرابع: تأتي مركبة من (إن) النافية و(أنا)، كقول بعضهم: إن قائم،والأصل: إن أنا قائم[1].

أنّ المفتوحة المشددة:

تأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصح أنها فرع عن (إنّ) المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدَّعي أن (أنما) بالفتح تفيد الحصر كـ (إنما)، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: {قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد}، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به. ولا يُعرف القول بذلك إلا في (إنما) بالكسر مردود بما ذكرت، وقوله إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد مردود أيضًا بأنه حصر مقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحي إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول هو في نحو{وما محمد إلا رسول}، فإن (ما) للنفي، و(إلا) للحصر قطعًا، وليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته،أو جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمَّى قصر إفراد.

والأصح أيضًا أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقًا فالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير: بلغني أنك تنطلق، أو أنك منطلق، بلغني الانطلاق، ومنه بلغني أنك في الدار، التقدير استقرارك في الدار؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر، وإن كان جامدًا قدر بالكون، نحو بلغني أن هذا زيد، تقديره بلغني كونه زيدًا؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيد، وإن شئت هذا كائن زيدًا؛ إذ معناهما واحد، وزعم السهيلي أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو (أن) الناصبة للفعل؛ لأنها أبدًا مع الفعل المتصرف، و(أنَّ) المشددة إنما تؤول بالحديث، قال وهو قول سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسمًا محضًا، نحو: علمت أن الليث الأسد، وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى، وقد مضى أن هذا يقدر بالكون. وتخفف (أن) بالاتفاق فيبقى عملها"[2].

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، ص59.

(2) ابن هشام: مغني اللبيب، ص60.

الثاني: أن تكون لغة في (لعل)، كقول بعضهم: ايت السوق أنك تشتري لنا شيئًا، وقراءة من قرأ "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ"[الأنعام/109].ولذا اختلف فيها المقرئون:

قال النحاس:"قال يعقوب: ومن الوقف {وما يشعركم} فهذا التام من الوقف، قال جل وعز مخبرًا وموجبًا أيضًا {إذا جاءت لا يؤمنون}، قال أبو جعفر: وقال القول مذهب أبي عمرو وعيسى والأخفش، ومن قرأ (أنها) بالفتح فذهب إلى قول الخليل، وجاز الوقف على (وما يشعركم)؛ لأن (أنها) عندهما بمعنى لعلها، وحكى الخليل عن العرب - أتيت السوق أنك تشتري لي كذا، بمعنى لعلك، وعلى قول الكسائي (وما يشعركم) ليس بوقفٍ؛ لأن المعنى عنده: وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون، و(لا) عنده زائدة، كما قال:

وما ألوم البيض أن لا تسخرا كما رأينا الشمط القفندرا[1]

تريد أن تسخر، قال أبو جعفر: وهذا عند البصريين خطأ، لا تزاد (لا) في موضعٍ يشكل فيه زيادتها، وكذا لا يقف على (ما يشعركم) على قول الفراء وأصحابه، يعبرون عنه أن المعنى: وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، والتمام على قول الجماعة (لا يؤمنون)، والقول في أن معنى: أنها لعلها قول معروف في اللغة[2] كما قال:

---

(1) البيت لأبي النجم كما جاء في الخصائص لابن جني برواية "ولا ألوم"، ابن جني؛ أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1376هـ-1956م، 285/2، وهو من الرجز .ينظر: المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط1، 1994م، 47/1. ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، 1960م، ص 198. ومنه (المنورا) بدلا من (القفندرا)، وكذا في: ابن منظور: لسان العرب،(قفندر)، وابن الشجري: أمالى ابن الشجرى، ص 231. ومعنى: الشمط: الشيب. والقفندر: القبيح المنظر.

(2) النحاس: القطع والائتناف، ص 236، 237.

أريني جوادًا مات هزلًا لأنني أرى ما ترين، أو بخيلًا مخلدا[1]

وقال النحاس أيضًا في إعرابه للقرآن:"قال أبو جعفر: هذه قراءة مجاهد، وأبي عمرو، وابن كثير، وقرأ أهل المدينة، والأعمش، وحمزة، أنها بفتح الهمزة، قال الخليل: «أنها» بمعنى «لعلها». قال أبو جعفر:التمام على هذه القراءة أيضًا (وما يشعركم)، ثم ابتدأ فقال (أنها)، وفيه معنى الإيجاب، وهذا موجود في كلام العرب أن تأتي لعل وعسى بمعنى ما سيكون، فأما قول الكسائي:أن «لا» زائدة فخطأ عند البصريين؛ لأنها إنما تزاد فيما لا يشكل، وقرأ حمزة وحده لا تؤمنوا بالتاء"[2].

وروي عن قنبل أنه قال: سمعت أحمد بن محمد القواس يقول: نحن نقف حيث انقطع النفس إلا في ثلاثة مواضع نتعمد الوقف عليها:

1. {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران: 7]، ثم نبتدئ {والراسخون في العلم} [آل عمران: 7].
2. {وما يشعركم} [109]، ثم نبتدئ {أنها إذا جاءت لا يؤمنون} [109] بكسر الهمزة.
3. {إنما يعلمه بشر} [النحل: 103]، ثم نبتدئ {لسان الذي} [النحل: 103].
4. وزيد عنه موضع رابع في: {من مرقدنا} [يس: 52]، ثم نبتدئ {هذا ما وعد الرحمن} [يس: 52].

{لا يؤمنون} [109] كافٍ"[3].

ومما سبق يتضح لنا أن "إن" قرئت بالكسر والفتح، وعلى القراءة كان الوقف والابتداء على النحو التالي: من قرأ: (إنها) بالكسر وقف على (وما يشعركم) وابتدأ: بـ(إنها). ومن قرأ: (أنها) بالفتح كان له مذهبان: أحدهما أن يكون المعنى «وما يشعركم بأنهم يؤمنون أولا يؤمنون ونحن نقلب أفئدتهم». فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على (يشعركم)؛ لأن (أن) متعلقة به. والوجه الآخر أن يكون المعنى «وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» فيحسن الوقف على (يشعركم) والابتداء بـ(أن) مفتوحة.

(1) ابن هشام: مغني اللبيب، ص59.

(2) النحاس: إعراب القرآن، 27/2.

(3) الأشموني: منار الهدى، 249/1، 250.

الخاتمة

هذا البحث يختص بالتوجيهات النحوية لعلل الوقف والابتداء عند أبي جعفر النحاس، و أبي عبد الله السجاوندي في الأدوات، ذكر فيه الباحث الكثير من الأدوات التي اختلفا أو اتفقا فيها وقفا و ابتداء ذاكرا آراء نفر من علماء الوقف والابتداء غيرهما؛ لنرى من و افقهما ومن خالفهما في رأيهما، وبعد هذا العرض نصل بهذا الفصل إلى أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فيه، وهي:

1- اتفق النحاس والسجاوندي في كثير من مواضع الاوقف والابتداء على الأدوات، وإن اختلفا في درجة الوقف عندهما.
2- ذكر النحاس كثيرا من رأي نافع و أبي حاتم وأحمد بن جعفر والقتبي، وكان يقدم آراءهم ويذكرها قبل غيرها من الآراء.
3- النحاس والسجاوندي ذكرا كثيرا من القراءات، ثم ذكرا رأيهما من الوقف والابتداء بناء على هذه القراءات.
4- من الأدوات المختلف فيها وقفا و ابتداء "أم" المنقطعة التي تكون بمعنى (بل والهمزة)، وهي انتقال من حال لحال، لذا هي منقطعة في معناها عما قيل قبلها؛ لذا بدأ بها القراء لاستئنافها، وهذا ما أقره النحويون والمفسرون معًا، في حين من قال بأنها متصلة اضطروا إلى تقدير جملة لها قبلها، وما لا يحتاج لتقدير أولى مما يحتاج لتقدير.
5- من الأدوات التي اختلف علماؤنا فيها وقفا و ابتداء "بلى" التي لها معنيان ينبي عليهما الوقف والابتداء، فمن جوَّز الوقف عليها كان لارتباطها بما قبلها بأن كانت جو ابا وردّا لاستفهام سابق، وهو وقع كثيرا في كلام الله تعالى، ومن جوَّز الابتداء بها كان لارتباطها معنى بما بعدها؛ إذ تكون بمعنى (بل) وهذا يحتاج لتقدير؛ لذا كان الوقف عليها أولى؛ لأنه لا يحتاج لتأويل ولا تقدير.
6- من تلك الأدوات أيضا التي اختلف فيها علماؤنا"كلا"، فهي تكون بمعنى الردع والزجر على كلام قبلها؛ أي ليس الأمر كذلك، وجاء ذلك في جل ما ذُكرت فيه في كتاب الله تعالى، فيكون الوقف عليها تامًّا، ولاحظنا أنها قد جاءت قليلا في بعض الآيات بمعنى (حقا، أو ألا الاستفتاحية) فعندئذ يبتدأ بها؛ لعدم ارتباطها بما قبلها.

7- هناك مواضع كثيرة لـــ"أنّ" اختلف علماؤنا فيها تبعا لاختلاف القراءة فيها، فإذا قرأت بالكسر كانت للاستئناف، وهذا مما يصح الابتداء بها، أما إذا قرئت بالفتح على إضمار الجار"بأن" مثلا، فعندئذ لا يصح الابتداء بها؛ لتعلقها بما قبلها.

8- من الأدوات أيضا التي جاءت فيها الآراء متباينة وقفا على ما قبلها والابتداء بها، أو وصلها بما قبلها "ثم" وجدنا أن ما عليه أكثر العلماء فيها هو عدم الوقف على ما قبل "ثم"؛ لتعلق ما بعدها بما قبلها، فهي نسق ولا يقطع منه.

وأن الابتداء بـ(ثم) يجوز عند بعضهم إذا كانت عاطفة للجملة.

المصادروالمراجع

- ابن الجزري؛ شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ): غاية النهاية في طبقات القراء, عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر, مكتبة ابن تيمية.

– النشر في القراءات العشر, تصحيح علي محمد الضباع, دار الكتب العلمية ببيروت.

- ابن الجوزي؛ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة - لبنان/ بيروت، ط1، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ابن الحاجب؛ أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، 1409هـ – 1989م.
- ابن الرومي؛ أبو الحسن علي بن العباس بن جريج: ديوان ابن الرومي، شرح أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1423هـ- 2002م.
- ابن الوردي؛ زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر: شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، تحقيق ودراسة: عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ابن جني؛ أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1376هـ- 1956م.

– سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- ابن خلكان: ، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ): وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر-بيروت.
- ابن مالك؛ أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر،

بيروت، لبنان، ط1، 2009م، 383/3.

- شرح الكافية الشافية، حققه وقدّم لهعبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ – 1982م.

- ابن هشام؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- ابن يعيش؛ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- أبو حيان الأندلسي؛ أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم بدمشق (الأجزاء 1-5)، دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء 6-22)، ط1، 1418- 1445هـ/ 1997م-2004م.
- أبو نواس؛ ابو علي الحسن بن هانئ: ديوان أبي نواس، حققه وضبطه وشرحه: أحمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة مصر، القاهرة، 1953م.
- الأزهري؛ خالد بن عبدالله بن أبي بكر: شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2006م.
- الأشموني؛ أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م.
- الأشموني؛ أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1391هـ – 1971م.
- بسمة بنت عبد الله بن حمد الكنهل: التفسير بالبيان المتصل في القرآن الكريم، رسالة :ماجستير- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية - كلية أصول الدين - قسم القرآن وعلومه، إشراف: أ. د. يوسف بن عبد العزيز الشبل، العام الجامعي: ١٤٣٨ -

١٤٣٩هـ.

- البغدادي؛ عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ – 1997م.
- البياتي؛ ظاهر شوكت: أدوات الإعراب، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٥م.
- البيضاوي؛ ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ.
- ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، 1960م.
- الداني؛ أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان: المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، ط1، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- الدكتور/ أحمد محمد هليل: أبو جعفر النحاس و أثره في التفسير.
- الدماميني؛ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- الذهبي؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ): تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- رؤبة بن العجاج؛ أبو الجحاف رؤبة بن عبد الله: مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1996م.
- الزبيدي؛ أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ): طبقات النحويين واللغويين، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة ١٣٩٢ هـ، طبع دار المعارف، مصر.
- الزبيدي؛ محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، 1385هـ- 1422هـ/ 1965م-2001م.
- الزركلي؛ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى ١٣٩٦ هـ): الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، أيار/ مايو ٢٠٠٢ م.

- السجاوندي؛ أبو عبد الله محمد بن طيفور(ت560هـ): الوقف والابتداء, دراسة وتحقيق محسن هاشم درويش, دار المناهج للنشر والتوذيع, عمان, الأردن, ط1 ,1422هـ/2001م.
- السخاوي؛ أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد: جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: مروان العطيَّة،ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- السمعاني؛ أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار: تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط1، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- السمعاني؛ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور: الأنساب؛ حققه وعلق عليه ج1-6 عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ج7- 12 أبو بكر محمد الهاشمي، ج13 محمد ألطاف حسين، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، ط1، 1382هـ- 1402هـ/ 1962م- 1982م.
- السمين الحلبي؛ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 204/6.
- سيبويه؛ عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر،(المتوفى: ١٨٠هـ): الكتاب, تحقيق: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط3، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.
- السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ- 1987م
- الشافعي؛ أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع: المسند، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، صححت هذه النسخة على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية، والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، ١٤٠٠ هـ.
- الصبان؛ أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ- 1997م.
- الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ): الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد: تفسير الطبري= جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- عادل نويهض؛ قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد: معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.
- العباس بن مرداس السلمي؛ أبو الهيثم: ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ-1991م.
- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط15.
- العثيمين؛ محمد بن صالح بن محمد: مختصر مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، مكتبة الرشد، ط1، ١٤٢٧هـ.
- العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- العيني؛ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط1، 1431هـ - 2010م.
- فريال زكريا العبد: الميزان في أحكام تجويد القرآن, دار الإيمان, القاهرة.
- القرطبي؛ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، (ت ٤٦٣هـ): الإنباء على قبائل الرواة، ت/ إبراهيم الأبياري ، ط ١/ ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
  - الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- القفطي؛ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ): إنباه الرواة على أنباء النحاة ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- لبيد بن ربيعة العامري: ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1425هـ- 2004م.

- مالك بن أنس؛ أبو عبد الله: الموطأ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط1، 1994م.
- المرادي؛ أبو محمد بدرالدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ- 1992م.
- المستعصمي؛ محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ): في الدر الفريد وبيت القصيد، المحقق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- النابغة الذبياني؛ أبو إمامة زياد بن معاوية: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1383هـ- 1963م.
- النحاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338هـ): إعراب القرآن ، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط2, 1405هـ /1985م.

  - القطع والائتناف ، تحقيق عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي ، دار عالم الكتب ، المملكة العربية السعودية ،الرياض،ط1، 1413هـ/1992 م.

  - معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ.
- النسائي؛ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني: المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- النسفي؛ أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدّم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- النيسابوري؛ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي: التفسير البسيط، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

ط1، ١٤٣٠هـ.

- ياسين جاسم محيميد: الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط «هو إعراب القرآن مستلًّا من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ) ».
- اليماني؛ عبد الرحمن بن يحيى المُعلمي (ت 1386هـ): معجم الشواهد الشعرية، تحقيق: محمد عزيز شمس، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1434هـ.